

**وزارة التموين والتجارة الداخلية**  
**قرار وزاري مشترك رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠١٢**  
**في شأن استلام وتخزين الأقماح الأخلاقية موسم ٢٠١٣**  
**صادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥**

**وزير ا**  
**التموين والتجارة الداخلية**  
**الزراعة واستصلاح الأراضي**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛  
 وعلى قانون الزراعة الصادر بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته؛  
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية؛  
 وعلى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة؛  
 وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١  
 بنقل تبعية الهيئة العامة للسلع التموينية لوزارة التموين والتجارة الداخلية؛  
 وعلى القرار الجمهوري رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٢؛

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

يتم توريد محصول القمح المنتج محلياً موسم ٢٠١٣ لحساب الهيئة العامة  
 للسلع التموينية اختيارياً على أن يبدأ موسم التسويق اعتباراً من أول مايو ٢٠١٣  
**(المادة الثانية)**

**تُحدد أسعار شراء القمح المحلي محصول ٢٠١٣ الذي يتم تورidته لحساب الهيئة العامة  
 للسلع التموينية من الموردين كالتالي :**

٣٩. جنيهًا للأردب زنة ١٥٠ كيلو جرامًا درجة نظافة ٢٢,٥ قيراط.

٣٩٥ جنيهًا للأردب زنة ١٥٠ كيلو جرامًا درجة نظافة ٢٣ قيراطًا.

٤٠٠ جنيه للأردب زنة ١٥٠ كيلو جرامًا درجة نظافة ٢٣,٥ قيراط.

وذلك لجميع الأصناف ، على أن تكون خالية من الإصابة الحشرية والرمل والزلط  
 وبدرجة نظافة لا تقل عن ٢٢,٥ قيراط.

(المادة الثالثة)

تعلن المجموعة الوزارية المعنية أسعار الشراء كل أسبوعين أو إذا اقتضت الظروف لذلك على ضوء متابعة السوق العالمي والمحلي .

(المادة الرابعة)

يقتصر تسويق محصول القمح المحلي لموسم ٢٠١٣ لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية على الجهات الآتية :

بنك التنمية والإئتمان الزراعي التي تحددها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .  
الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية (مطاحن - صوامع) .  
الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين .

وتتولى هذه الجهات استلام كميات القمح المحلي من الموردين بشونها وصوامعها المستوفاة للشروط والمواصفات المعتمدة من وزارة التموين والتجارة الداخلية وتكون هذه الجهات مسؤولة مسئولية كاملة عن الكميات التي تقوم بتسويتها حتى تسليمها لشركات المطاحن .

(المادة الخامسة)

تشكل لجان في موقع استلام وتخزين القمح الخاصة بالجهات الموضحة في المادة السابقة لفرز القمح المحلي موسم ٢٠١٣ وطبقاً للمواصفات المحددة بهذا القرار على النحو التالي :  
مندوب عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ..... رئيساً  
مندوب عن مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة ..... عضواً  
مندوب عن شركة المطاحن المختصة ..... عضواً  
مندوب عن الجهات الموردة ..... عضواً  
مندوب عن مديرية الزراعة ..... عضواً  
على أن يكون رأي رئيس اللجنة ومندوب مديرية التموين والتجارة الداخلية بالمحافظة المختصة هو الفيصل في فرز الكمية .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .  
وزير الزراعة واستصلاح الأراضي  
م/ أبو زيد محمد أبو زيد  
أ. د/ صلاح عبد المؤمن